

بيان صحفي

إصدار التقرير الاقتصادي للجنة الاقتصادية لأفريقيا لعام 2020: التمويل المبتكر لتنمية القطاع الخاص في أفريقيا

أديس أبابا، إثيوبيا، 15 كانون الأول/ ديسمبر 2020 (اللجنة الاقتصادية لأفريقيا) - أطلقت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا يوم الثلاثاء تقريرها الاقتصادي الرئيسي عن أفريقيا بعنوان: "التمويل المبتكر لتنمية القطاع الخاص في أفريقيا"، الذي ينظر إلى الابتكار في التمويل كوسيلة لتوفير الحلول لتحديات تمويل القطاع الخاص، وبالتالي تمكين هذا القطاع من الازدهار ودفع النمو الاقتصادي والانتعاش في القارة؛ بالخصوص زيادة قدرته على الصمود أمام تداعيات جائحة فيروس كورونا المستجد.

وتم تقديم التقرير الذي أعده قسم تنمية وتمويل القطاع الخاص بالمؤسسة تحت قيادة الأمينة التنفيذية، السيدة فيرا سونغوي، أثناء حلقة دراسية شبكية حضرها بعض من أبرز العقول الأفريقية في قطاعي الأعمال والتمويل بالإضافة لمسؤولين حكوميين وأكاديميين ومجتمع مدني وممثلين للقطاعين العام والخاص فضلا عن شركاء التنمية.

وأعربت السيدة سونغوي في ملاحظات أدلت بها عند إطلاق التقرير، عن أملها في أن يتيح التحليل الذي أتى به التقرير للأطراف المعنية، لا سيما خلال وبعد جائحة كوفيد 19، فرصة للنظر في كيفية تصميم التمويل والأدوات المبتكرة للبنية التحتية والزراعة والتكنولوجيا، في الوقت الذي تحاول فيه القارة المضي قدما والخروج من الجائحة.

ويتناول التقرير الأدوات والممارسات والسياسات المالية المبتكرة اللازمة لتمكين البلدان الأفريقية من إحداث تغيير تدريجي في توسيع نطاق الأعمال التجارية، بما في ذلك الشركات الناشئة والمؤسسات الصغيرة والمتناهية الصغر والمشاريع الاجتماعية والأعمال التجارية المهنية والشركات المدرجة في البورصة والشركات العامة والخاصة، التي من شأنها أن تدفع عجلة النمو الاقتصادي الشامل وتخلق فرص عمل ومسارات لتحسين سبل العيش للشعوب الأفريقية. وتشمل التوصيات الرئيسية تنظيم قطاع الخدمات البنكية والمالية وخلق الاستقرار المالي من خلال سياسات فعالة وتعديل وتحديث تشريعات القطاع المالي والسياسات التنظيمية وتشجيع التمويل المبتكر للقطاع الخاص.

كما يدعو التقرير الدول الأفريقية إلى تبني استراتيجية التحول الرقمي للقارة واتفاقية التجارة الحرة القارية الأفريقية لتبسيط السياسات والتنظيم.

وبينما تظل نهاية جائحة كوفيد 19 غير مؤكدة، يدعو التقرير الحكومات الأفريقية إلى استكشاف مجموع تدابير السياسة العامة المتاحة لتحقيق استقرار النظام المالي وتمكين التمويل المستمر للقطاع الخاص وزيادة قدرة الحكومة وتعزيز مرونة القطاع المالي ودعم جميع الابتكارات المالية التي يمكن أن تخفف من تأثير الوباء على الاقتصادات الأفريقية.

وأكدت السيدة أديليد ماتلانيان، محافظ البنك المركزي لليسوتو، أن تمويل البنية التحتية ينبغي أن يأتي من أسواق رأس المال وصناديق المعاشات التقاعدية وغيرها من مصادر التمويل، مضيفة أنه في ظل جائحة كوفيد



19 يبقى الحاضر أنسب وقت لاعتماد أطر سياساتية قوية لأفريقيا. وتضيف: "علينا أن نبحث عن حلول قابلة للتكيف مع الظروف الفريدة لأفريقيا وعلى الحكومات أن تتجه نحو توفير الخدمات الإلكترونية واعتماد التكنولوجيا لتعزيز الشمول المالي."

قال السيد لويس رينيه بيتر لاروز، وزير مالية سيشيل السابق: "يجب تغيير الطريقة التي ننظر بها إلى مساعدات التنمية. نحن بحاجة إلى الاستفادة من أسواق رأس المال الخاص وأن نتحلى بالإبداع والاستباقية وروح المجازفة. وقال السيد اندرو موابا، من مجلس إدارة بنك زامبيا أن أفريقيا تحتاج إلى أبنائك ومؤسسات قوية حتى تحقق السوق مكاسب. وأشار إلى أن أسواق الأسهم توفر فرصا تمويلية رئيسية وأن إدراج المرافق العامة يتيح المزيد من فرص التمويل. وأكد على ضرورة تخفيف الحكومات والجهات التنظيمية للقيود للسماح للمستثمرين الأجانب بتقديم المزيد من التمويل."

وقال السيد إيراج أبيديان، المؤسس والرئيس التنفيذي لشركة (Pan-African Capital Holdings (Pty Ltd "، يعيق تجزؤ القواعد التنظيمية تطوير التكنولوجيا المالية التي تتطلب الكثير لكي يكتب لها النجاح. إذ يتعين علينا أن نجد مشاريع قابلة للتمويل وأن نحقق أقصى قدر من التدفق الدائري للتمويل في القارة وأن نأخذ توحيد الأسواق على محمل الجد."

ومن جانبه، قال السيد محمد ابراهيم من وزارة المالية لشؤون الخزانة العامة في مصر "بينما نواصل التصدي لوباء كوفيد 19، يبقى تطوير أسواق رأس المال والتحول الرقمي مهمان لمستقبل القارة. كما تلعب المخاطر المناخية وتمويل إدارة المخاطر دورا رئيسيا في التقدم إلى الأمام."

وشدد وزير المالية الموريتاني السيد محمد الأمين ولد الذهبي على ضرورة الاستفادة من الأزمات المالية السابقة واعتماد الاستثمار المسؤول والاستفادة من مزايا البنوك الإسلامية.

للاطلاع على التقرير وتوصياته يرجى زيارة الرابط أسفله:

<https://bit.ly/2WhOi7G> / <https://www.uneca.org/era2020>

تحرير:

قسم الاتصال باللجنة الاقتصادية لأفريقيا

B.P. 3001

أديس أبابا - إثيوبيا

الهاتف: +251 11 551 5826

البريد الإلكتروني: eca-info@un.org